مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٩٥

الجمعة، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد فلين
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/560 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحّب الولايات المتحدة بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ونشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم. يستند القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي طرحناه مع المكسيك التي شاركتنا في الصياغة، إلى توصيات الأمين العام ويهدف إلى ضمان حصول الأمم المتحدة على الولاية التي تحتاج إليها.

ونتيجة لذلك، سيواصل المكتب جهوده الاستشارية الحاسمة الأهمية لدعم تيسير الحوار السياسي، وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لعنف العصابات وحماية حقوق الإنسان.

تجسّد الولاية التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي، بما في ذلك الحاجة إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة واستعداد مجلس الأمن للنظر في اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، للتصدي لتلك التحديات.

ولا يزال الدعم المنسق والمعزز المقدم من المجتمع الدولي أساسياً لتعزيز الاستقرار في هايتي. مرة أخرى، يجب أن نشير أيضاً إلى أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لكي تضع الأطراف المعنية في هايتي خلافاتها جانباً وتتوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي يسمح لهايتي بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية عندما تسمح الظروف بذلك.

وسنواصل مطالبة الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي بإحراز تقدم في حلّ تلك التحديات التي طال أمدها، وسنظل ثابتين في دعمنا لشعب هايتي.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما فتئت هايتي تمثل أحد أكثر التحديات تعقيداً واستعصاء على الحل في جدول أعمال المجلس. وبالنسبة للصين، في كل مرة يناقش فيها المجلس ولاية بعثة من بعثات الأمم المتحدة، لم يكن الأساس قط هو ما إذا كان ينبغي تجديدها أم لا، كما لم يكن طول مدة التجديد. يتعلق الأمر بنوع الولاية اللازمة للبعثة ونوع الولاية التي يمكن أن تساعد شعب هايتي مساعدة فعالة.

بدأت الأمم المتحدة عملها في هايتي في أوائل التسعينيات، ولكن هايتي اليوم، مقارنة بما كانت عليه قبل ٣٠ عاماً، ليست أفضل حالاً بكثير. بل على العكس من ذلك، فهي عالقة في براثن أزمة أكثر حدة. وكل من يهتم حقا بشعب هايتي وسمعة الأمم المتحدة سيشعر بقلق بالغ إزاء ذلك. ما هو الخطأ الذي حدث بالضبط؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يحدث تغييرا حقيقيا وأن يكسر الحلقة المفرغة؟

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، طلب مجلس الأمن، بتيسير من الصين وأعضاء آخرين في المجلس، إلى الأمين العام أن يجري تقييما لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في ضوء الظروف الفعلية في هايتي (انظر القرار ٢٦٠٠ (٢٠٢١))، يكون بمثابة مرجع للمجلس لتعزيز الولاية بطريقة هادفة. وخلال الأشهر التسعة الماضية، أصيبت جميع مؤسسات الدولة في هايتي بالشلل. فقد هوت معظم أنحاء البلد في فراغ أمني. وتفشى عنف العصابات أكثر، وتسارع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. وهذا يدل تماما على أن التقييم الاستراتيجي والتعديل الأساسي لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أمران حتميان.

وبينما كان مجلس الأمن يجري مشاورات بشأن مشروع القرار، اندلعت اشتباكات بين العصابات بالقرب من بورت أو برنس، وتفاقم الأمر إلى حالة مروعة. وقد طال انتظار اتخاذ المجلس إجراء مجديا، ولا يسعنا أن نضيع فرصة أخرى لتجديد الولاية هذه المرة.

وبينما تأخذ الصين في اعتبارها التام التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام التقييمي، والتطلعات القوية لشعب هايتي، وشواغل البلدان المجاورة لهايتي وبلدان المنطقة، فقد قدمت مقترحات محددة ومعقولة ومجدية بشأن النهوض بالعملية السياسية، وزيادة بناء قدرات الشرطة، ومكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة والتمويل، وتعزيز إدارة الموانئ والحدود، من بين أمور أخرى. ونرحب بكون أن القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) تضمن العديد من مقترحات الصين. ونشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم، ونقدر الموقف الإيجابي الذي أبداه في المراحل النهائية القائمان على الصياغة، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ولئن كان هناك بالتأكيد متسع لتحسين القرار الذي اتخذ من فوره، فإنه على العموم خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح.

ويحدد هذا القرار توقعات واضحة من السلطات الهايتية وقادة الأحزاب السياسية. إذ يجب عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم، وأن يضعوا في اعتبارهم مصالح البلد والشعب، وأن ينهوا فورا النزاع السياسي العبثي، وأن يدخلوا في حوار بشأن الترتيبات السياسية للفترة الانتقالية، وأن يهيئوا الظروف اللازمة لإجراء انتخابات عامة في وقت مبكر. وينبغي أن يكون لدى قيادة الحكومة المؤقتة في هايتي شعور أكبر بالإلحاح في المضي قدما بالعملية السياسية، وأن تقدم تقريرا مرضيا إلى شعب هايتي عن التقدم المحرز قبل ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وترحب الصين بالأدوار البناءة التي تضطلع بها بلدان المنطقة والجماعة الكاريبية في المضي قدما بالحوار بين الهايتيين.

ويبعث هذا القرار بتحذيرات واضحة للعصابات بأن مجلس الأمن يتابع أعمالها عن كثب. ويجب على رجال العصابات أن يوقفوا فورا أعمال العنف والأنشطة الإجرامية، وأن ينهوا احتلال المرافق العامة والطرق، وأن يوقفوا جميع أعمال انتهاكات حقوق الإنسان. وسيفرض مجلس الأمن قريبا جزاءات على أفراد أعضاء في عصابات أو مؤيدين لأنشطة العصابات، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بغية مساءلتهم مساءلة كاملة.

وينيط القرار أيضا بالمكتب ولاية أقوى أو، بعبارات أوضح، يطلب منه أن يضطلع بمسؤوليات أكبر. ونأمل أن يتبع الممثل الخاص للأمين العام بجدية مبدأ قيادة الهايتيين وملكيتهم ليدير أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بموضوعية وحياد، ويبذل كل جهد ممكن للدفع باتجاه إجراء حوارات شاملة بين الأطراف، وتعبئة المجتمع الدولي، وتقديم المزيد من المساعدة الموضوعية لهايتي. وينبغي للمكتب أن يحقق الثقة ويبعث الأمل لدى شعب هايتي باتخاذ إجراءات ملموسة.

ونتوقع أيضا من الأمين العام، وفقا للولاية المنصوص عليها في القرار، أن يتشاور مع السلطات الهايتية والبلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بغية تقديم حلول وتوصيات فعالة ومجدية بشأن كيفية مساعدة هايتي على محاربة العصابات. وينبغي للشركاء الإقليميين الذين لديهم القدرات أن يستجيبوا بهمة ويسهموا في تحسين الحالة الأمنية في هايتي.

وهايتي نفسها ليست منتجة للأسلحة. ومع ذلك، فإن الأسلحة التي تمتلكها العصابات تفوق بكثير أسلحة الشرطة الوطنية الهايتية كما ونوعا، مما يدل على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها

يشكلان مصدرا لعنف العصابات المتصاعد باستمرار. وبينما تدعم البلدان هايتي في تعزيز قدراتها الأمنية، ينبغي لها أيضا أن تعمل بتنسيق ووحدة من خلال حظر مشاركة مواطنيها في تهريب الأسلحة إلى هايتي، ومنع استخدام أراضيها لهذه الأغراض. وتلك خطوة ضرورية في الاحتواء الفعال للأنشطة العنيفة للعصابات والحد الأدنى من المتطلبات في إظهار التضامن مع شعب هايتي. ومما يؤسف له أن القرار لم ينص على ذلك بأقوى العبارات. ونأمل ألا يبعث ذلك بأي رسائل خاطئة إلى العصابات. ونحث جميع البلدان على أن تعزز بفعالية مراقبة تصدير الأسلحة لمنع تدفقها غير المشروع إلى أيدي العصابات في هايتي. وستعمل الصين أيضا مع البلدان المعنية في مواصلة الدفع لبذل مجلس الأمن مزيدا من الجهود في ذلك الاتجاه.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر كينيا المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على جهودهما المتفانية لإعداد وعرض القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمدة ١٢ شهرا. لقد صوتت كينيا مؤيدة للقرار، ويسرنا أنه حظي بتأييد إجماعي في مجلس الأمن.

واسترشدت التغييرات في الولاية بتقرير التقييم المستقل ورغبة معظم الوفود في أن يكون المكتب أكثر دعما لهايتي خلال هذه الفترة العصيبة.

ونتطلع إلى تقرير الأمين العام بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عن كيفية تحسين مكافحة المستويات العالية من عنف العصابات. وفي غضون ذلك، نشارك بقية أعضاء المجلس في حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على بذل قصارى جهدها لدعم هايتي في مكافحة التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة.

وبينما تقدر كينيا تعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فإننا جميعا ندرك تماما ما هو غير مجهز به أو قادر على تحقيقه كبعثة. إن شعب هايتي يواجه تحديات خطيرة جدا. والتهديد الأكثر إلحاحا وجلاء هو الخطر المتزايد الذي تشكله العصابات على حياة الهايتيين وسبل عيشهم. فهي تعوق حركة الناس وتدفق المعونة الإنسانية وتضيف عبئا أكبر على اقتصاد يعاني أصلا من ضغوط أوصلته إلى نقطة الانهيار.

ويطلب التصدي لتلك التحديات حكومة مستقرة، تقوم على مؤسسات قوية. بيد أن هذا ما تفتقر إليه هايتي اليوم. والأسباب معقدة، ولكن يكمن وراءها الافتقار إلى الوحدة المستندة إلى رؤية مستقبل هايتي رؤية شاملة للجميع.

ونحن، بوصفنا كينيين وأفارقة، ندرك مدى صعوبة الحفاظ على حكومة كفؤة ومستقرة، بينما نحاول التغلب على الفقر والتدخل الأجنبي والإجرام عبر الوطني الذي له بعد سياسي. ولا ندعي أننا نعرف الحقائق اليومية لهايتي، ولكن لدينا خبرة في انتشال بلداننا من حافة الانهيار، واستخدام الحوار للتوصل إلى رؤية للمستقبل، وبناء حكومات الوحدة الوطنية، وإجراء إصلاحات قانونية ودستورية أساسية، وإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة.

ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا مع هايتي. ونحن مستعدون للقيام بذلك ليس كمعروف أو عمل خيري، بل لأن علينا التزاما تجاه هايتي وشعبها.

وأقول للهايتيين إن ثورتهم الرائعة في عام ١٧٩١ وجهت أول ضربة حاسمة لإنهاء الاستعباد الجماعي للشعوب الأفريقية، والاستبداد الاستعماري، والعنصرية العنيفة والظالمة التي استندت إليها. ولأن شعب هايتي وقف شامخا، فإننا نحن الأفارقة نقف شامخين اليوم. وقد تجسدت حربهم الثورية ضد العبودية والهيمنة في حربنا ضد الاستعمار.

وهايتي اليوم جزء من المنطقة السادسة للاتحاد الأفريقي، وفقا لقانوننا التأسيسي. وأفريقيا مدينة لها بكل الدعم. وكينيا مستعدة للتصرف بناء على ذلك الالتزام. ونحن فخورون بأننا استرشدنا بروح التضامن الأفريقي في مشاركتنا في ملف هايتي أثناء عضويتنا في مجلس الأمن.

ونشكر الأعضاء الأفارقة الآخرين في مجلس الأمن، المعروفين باسم مجموعة الثلاث – دون أن ننسى سانت فنسنت وجزر غرينادين

التي شكلت (مجموعة ٣+١) لأجل دعمنا المشترك لهايتي. كما وقفت غابون وغانا والنيجر وتونس إلى جانب هايتي وأنا واثق من أن الأعضاء المستقبليين في (مجموعة ٣+١) سيواصلون فعل الشيء نفسه. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الجماعة الكاريبية دعما لهايتي ونؤيدها، وندعو الاتحاد الأفريقي إلى أن يحذو حذوها. وكينيا مصممة على بذل قصارى جهدها لإيجاد طريقة لتنفيذ التعهد الذي قطعه الرئيس كينياتا في تشرين الأول/أكتوبر أثناء رئاستنا للمجلس، بتوفير التدريب للمهنيين الهايتيين في خدماتنا العامة وكلياتنا ومدارسنا. ونحن على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لمواصلة العمل معا.

لقد احتاجت كينيا إلى الوساطة كما وفرتها أيضا. ونحث قادة هايتي وشعبها على أن يجنحوا للحوار والوساطة والمصالحة. ونعتقد أنه يجب أن تكون جميع الحلول لتحدياتهم بقيادة هايتي وملكيتها. وعلى الرغم من تباين آرائهم اليوم، فنحن واثقون من أن لدى القادة السياسيين الهايتيين الإرادة والقدرة على بناء توافق في الآراء ورسم طريق عملي للمضي قدما. ونحث المجتمع الدولي وقيادة الأمم المتحدة وجميع الدول المتعاونة مع هايتي على أن تسترشد دائما بالاعتقاد بأن لدى هايتي القدرة على تحقيق الاستقرار والسلام الدائم والازدهار. إن مثل هذه الثقة بشعب هايتي هي التي توجهنا نحو تقديم الدعم المناسب لها في جهودها.

ختاما، أود أن أكرر تأكيد تضامن كينيا الثابت مع سيادة هايتي وشعبها، فضلا عن احترامهما واستقلالهما السياسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نلاحظ مرة أخرى أنه لم يكن من السهل على أعضاء المجلس التوصل إلى اتفاق بشأن القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢). ونرى أن المشكلة تكمن في التناقض بين الأقوال والأفعال. وما زلنا نسمع أصواتا من جميع الأطراف تدعو إلى أهمية التوصل إلى تسوية سياسية سريعة في هايتي، لا يمكن بدونها إيجاد حل مستدام للمسائل المعلقة الأخرى، بما في ذلك وفي المقام الأول، أكثرها إلحاحا، ألا وهي، الحالة الأمنية. وفي الوقت نفسه، لا نلاحظ في تقارير الأمين العام ولا في مواقف بعض أعضاء المجلس أي استعداد لاتخاذ خطوات ملموسة لتحفيز الجهات الفاعلة الهايتية على إجراء حوار في أقرب وقت ممكن. وينطبق الأمر نفسه على مكافحة التدفق غير المنضبط للأسلحة إلى البلد الذي يصل حتما إلى العصابات المنتشرة. ويبدو أن الجميع يعترفون بأن المشكلة قد وصلت إلى مستوى غير مقبول، ولكننا لم نلاحظ أي رغبة في اتخاذ إجراءات ملموسة.

وبالمقارنة فإننا نشهد العكس تماما في بلدان مثل السودان وجنوب السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد مساع للتشبث بنظم الجزاءات بأي ثمن، حتى عندما تصبح عقبة حقيقية أمام تجهيز قوات إنفاذ القانون. فماذا يكون ذلك إن لم يكن معيارا مزدوجا؟ بل إن مدة ولاية البعثة السياسية الخاصة في هايتي نفسها أصبحت حجر عثرة. لنأخذ على سبيل المثال الحالة في قبرص المدرجة أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي حين أنه لا يمكن مقارنتها بهايتي فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة هناك تجدد كل ستة أشهر مما يمكننا من قياس الحالة فيها. ولكن عندما يتعلق الأمر بهايتي، يبدو أن بعض الأعضاء يعتقدون أنه كلما قل نظر المجلس في الحالة المتدهورة بسرعة هناك كلما كان ذلك أفضل.

ونعتقد أنه لا يمكننا بهذا النهج أن نتكلم عن تقديم أي مساعدة فعالة إلى شعب هايتي للتغلب على المشاكل التي يواجهها. وأجد نفسي مضطرا إلى التساؤل عما إذا كان المجلس يتخذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بهذا الملف، لأننا ما زلنا نسمع أصواتا هايتية عالية ومستمرة عن أن البعثة هناك قد أصبحت جزءا من المشكلة وليس الحل.

هناك أمر واحد واضح: لن نتمكن أبدا من حل جميع المشاكل الأخرى دون إجراء حوار عاجل وواسع النطاق بشأن تحديد سبل الخروج من الأزمة والأحكام ذات الصلة المقبولة لدى جميع الهايتيين. لذلك، نعتقد أن المهمة الرئيسية للبعثة السياسية الخاصة هي المساعدة في إجراء حوار سياسي. ومن جانبه، يجب على المجلس التأكد من أن قراراته ستمكّن الهايتيين من حل مشاكلهم بصورة مستقلة ودون

توجيه خارجي في نهاية المطاف. وسنسهم في تحقيق تلك الغاية بكل ما في وسعنا.

وبَعد النظر في جميع الأمور، لم نعترض على اتخاذ قرار اليوم، ونأمل أن يسهم النص المعزز في تعزيز فعالية جهود الأمم المتحدة في هايتي.

بواتنغ (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب غانا باتخاذ القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) بالإجماع اليوم، وتشكر جميع أعضاء المجلس على إبداء المرونة اللازمة والمشاركة البناءة طوال المفاوضات. لقد صوتنا مؤيدين لتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٣ لأنه يمكّن الأمم المتحدة من مواصلة دعمها بغية التصدي لتفاقم الحالة على الجبهات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في هايتي، وخاصة فيما يتعلق بالاستعادة الفورية للقانون والنظام العامين.

نلاحظ ونقر بأن هناك خلافات مستمرة بين أعضاء المجلس بشأن التدابير الفعالة في القضاء على تزايد عنف العصابات وغيره من التهديدات للسلام في هايتي. ولكن من الضروري للغاية في هذا المنعطف الحرج ضمان أن يتصرف المجلس على نحو يبعث برسالة قوية وموحدة عن التزامه الثابت بضمان استقرار دولة هايتي وسلامة أدائها. ويحدونا الأمل في أن يكون القرار الذي اُتخذ للتو أساسا جيدا للمجلس لمواصلة استكشاف الخطوات العملية الإضافية التي نحتاج إليها لمساعدة السلطات الهايتية على صون السلام والاستقرار في بلدها.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك باتخاذ القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) بالإجماع، الذي يجدد ويعزز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتشكر المكسيك، بصفتها مشاركا في الصياغة إلى جانب الولايات المتحدة، جميع أعضاء مجلس الأمن على إسهاماتهم القيمة.

يستجيب القرار الذي اتخذناه للتو للحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية المتدهورة في هايتي ويسلّم بالأسباب المتعددة الأبعاد لتلك المسائل. كما يوجه نداء لا لبس بالوقف الفوري للعنف. وباعتماده يبعث المجلس برسالة واضحة إلى الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي بشأن الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاقات تمكنها من استئناف الحوار واستعادة النظام المؤسسي في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الشروع في عملية سياسية تشاركية وديمقراطية. ويتعين على هايتي أن تقدم معلومات عن التقدم المحرز في إطار زمني معقول.

وفيما يتعلق بالأمن – بوصفه عنصرا حاسما لا مناص منه ويجب معالجته على وجه الاستعجال – دعا المجلس جميع البلدان إلى حظر نقل الأسلحة إلى العصابات والجماعات الإجرامية لأنها تديم دورة العنف السائد في البلد. وبالتالي نطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم هايتي في مكافحة الاتجار بالأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة. ومن الواضح أيضا أن الشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يحث القرار الدول على المساهمة في الصندوق المشترك للتبرعات لتمويل المشاريع الرامية إلى تحسين الأمن. كما يطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع هايتي وغيرها من البلدان والمنظمات ذات الصلة بشأن الخيارات التي تمكّن من تقديم دعم أكثر فعالية للمهام التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية.

وبالقرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، يبعث المجلس برسالة تضامن مع هايتي حكومة وشعبا، بدون استبعاد إمكانية اتخاذ تدابير إضافية في المستقبل غير البعيد، إذا اقتضت الظروف ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

تعرب البرازيل عن أملها في أن توفر الولاية الواردة في القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم، موارد مالية أكثر وأدوات أفضل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لمساعدة هايتي. لقد كانت هايتي أولوية بالنسبة للبرازيل وستظل كذلك. ومن الجدير بالذكر أنه خلال عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نشرت البرازيل عشرات الآلاف من ذوي الخوذ الزرقاء، فضلا عن قادة القوات في عمليات حفظ السلام هناك، لأكثر من ١٣ عاما متتاليا.

ومنذ ذلك الحين، تعمل البرازيل في الميدان لتقديم المساعدة الثنائية إلى هايتي ووضع مشاريع التعاون مع البلد، مما أدى في عام ٢٠٢٢، في جملة أمور، إلى بناء ثلاثة مستشفيات إحالة تمثل إسهاما مهما في النظام الصحي الهايتي، وافتتاح مركز للتدريب المهني في لي كاي.

وقد انخرطت البرازيل، بوصفها عضوا منتخبا في المجلس، في عملية التفاوض من أجل تجديد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بهدف وحيد هو حشد الجهود لمساعدة هايتي على التغلب على الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي لا تزال للأسف غارقة فيها. وقد أكدنا منذ البداية أنه من الأهمية بمكان تعزيز المكتب من حيث الأمن والقدرة والموارد من أجل مساعدة البلد على السيطرة على عنف العصابات واستعادة الحد الأدنى من الحوكمة. وكان من الأهداف الرئيسية أيضا زيادة قدرة المكتب على مساعدة السلطات الوطنية في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأنه كان من الممكن تحقيق المزيد لو توافر لدينا المزيد من الوقت لإجراء مناقشة متعمقة، فإننا نأمل أن يشجع القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) التطورات الإيجابية ويعززها. ومن الواضح أنه يتعين أن تظل هايتي في طليعة اهتمامنا. ويتعين على المجلس أن يتابع عن كثب تنفيذ ولاية المكتب والتطورات الجديدة في الميدان، مع النظر بعناية في الحاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة. وعلاوة على ذلك، يتضمن القرار أحكاما تتطلب مزيدا من المناقشة بشأن تنفيذها. والبرازيل مستعدة للمشاركة البناءة في هذه المناقشات.

وفي الوقت الراهن، نود أن نشدد على أن حظر نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول في هايتي قد يكون تدبيرا مهما للحد من تصاعد العنف. بيد أنه قد يكون من الضروري وجود آلية رصد للإشراف على فعاليته.

وفيما يتعلق بإمكانية فرض تدابير مناسبة ضد المنخرطين في العنف أو داعميه، بما في ذلك تجميد الأصول أو حظر السفر، تبرز البرازيل الحاجة إلى وضع آليات للرصد، ومعايير للإدراج في القوائم، والإعفاءات الإنسانية والاستثناءات، وشروط رفع الجزاءات. وتلك المعايير ضرورية لتطبيق هذه التدابير بطريقة مسؤولة وفعالة. وعلاوة على ذلك، يحتاج المجلس إلى كفالة ألا تكون لهذه التدابير، إذا اعتمدت، عواقب إنسانية سلبية على السكان المدنيين، لا سيما بالنظر إلى التاريخ المأساوي للجزاءات الشاملة التي فرضت على هايتي في العقود الماضية.

ومن المؤسف أنه لم تجر عملية تنقيح قانونية لصياغة الجزاءات المحتملة بدقة بين جميع أعضاء المجلس. ونحتفظ بالحق في مواصلة تطوير صياغة القرار خلال الاجتماعات المقبلة. وفي ضوء خطورة الحالة في هايتي، نشير إلى أننا كنا لنقدر لو توافر لدينا المزيد من الوقت لإجراء مناقشات مجدية بشأن هذه المسائل وغيرها من التدابير التي كان يمكن للمجلس أن يتخذها دعما لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والسلطات الهايتية.

وفي الختام، أود أن أدعو جميع الجهات المعنية في هايتي إلى الدخول فورا في حوار لإيجاد انفراجة سياسية تسمح بإعادة إرساء الأوضاع المؤسسية الطبيعية في البلد. كما أود أن أؤكد من جديد أن التزام البرازيل تجاه هايتي لا يتزعزع وأن معاناة شعب هايتي لا تغيب عن بالنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.